رأي القدس

مفاجآت زعيم تنظيم «القاعدة»

■ فاجأ الشيخ اسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة الكثير من «الخبراء في الارهاب» باصدار شريط صوتي على درجة كبيرة من الاهمية يرد فيه بشكل عملي على هؤلاء الذين توقعوا موته او وفاته، لانه لم يخاطب العالم بالصوت والصورة منذ عام تقريباً، وترك هذه المهمة لنائبه الدكتور ايمن الظواهري.

زعيم تنظيم القاعدة قدم نفسه في هذا الشريط كسياسي يريد ان يلعب دوراً مباشراً وفاعلاً في السياسة الدولية والاقليمية، ويمكن رصد هذا التوجه الجديد في النقاط التالية:

● اولاً: عرض الشيخ بن لادن مبادرة جديدة هي الاولى من نوعها على الولايات المتحدة الامريكية، تتمثل في اعلان هدنة طويلة المدى ووعد بان يلتزم بها، شريطة انسحاب القوات الامريكية من العراق وافغانستان.

وهو بهذا العرض يريد ان يقول ان «القاعدة» ليست تنظيماً ارهابياً يؤمن بقتل الصليبيين واليهود، وانما هو تنظيم سياسي ايضاً يملك اجندة سياسية محكمة.

● ثانياً: اراد زعيم تنظيم القاعدة ان يلحق اكبر الضرر بخصمه اللدود الرئيس بوش من حيث تحميله مسؤولية الخسائر الامريكية الضخمة، مالياً وبشرياً، في العراق، من خلال قوله للشعب الامريكي انه يرفض الاستماع لاستطلاعات الرأي التي تطالبه بسحب القوات من العراق.

● ثالثاً: يحرص زعيم القاعدة في هذا الشريط على تعزيز وجهة النظر التي عبر عنها بعض الاكاديميين الامريكيين والاوروبيين مؤخرا بضرورة التفاوض مع «القاعدة». مثلما تم التفاوض مع الجيش الجمهوري الايرلندي والفايتكونغ في فيتنام. فتقديمه مبادرة سلام وعرضا بالهدنة، يمكن ترجمتهما على انهما عرضان للتفاوض.

● رابعاً: يفرق الشيخ بن لادن وللمرة الثانية بين الرئيس والشعب الامريكي، ويحاول ان يثبت عملياً بان السياسة الخارجية الامريكية المتبعة حالياً هي سبب كل الامراض الامنية الامريكية.

● خامساً: باعلانه ان الاستعدادات جارية لتنفيذ عمليات ضد اهداف امريكية داخل الولايات المتحدة نفسها، يريد زعيم القاعدة ان يقول بأن الاستراتيجية التي يكررها الرئيس بوش دائماً بانه يقاتل «الارهابيين» في بلادهم حتى يمنعهم من الوصول الى الاراضي الامريكية هي استراتيجية فاشلة.

انه شريط على درجة كبيرة من الاهمية، سواء من حيث التوقيت او من حيث المضمون، ويثبت ان تنظيم «القاعدة» ما زال اللاعب الابرز على الساحة الدولية، رغم ان زعيمه ما زال مطارداً، مثلما يريد ان يثبت مرة اخرى ايضاً ان الحرب الامريكية على الارهاب التي كلفت حتى الان 300 مليار دولار واكثر من الفي ومئتي قتيل امريكي، وعشرين الف جريح، علاوة على مئة الف عراقي قتيل لم تحقق الا نجاحات محدودة للغاية.

ذاكرة «ربيع دمشق»: ما تزال البنية عصيّة على الإصلاح

صبحي حديدي *

■ في وسع المرء أن يصدّق الشطر الثاني من تصريح «مصدر مسؤول» سوري لصحيفة «السفير» اللبنانية، تعليقاً على إطلاق سراح معتقلي «ربيع دمشق» ـ رياض سيف، مأمون الحمصي، وليد البني، فواز تللو، حبيب عيسى ـ بأنّ «الإفراج الأخير يُنظر إليه في إطار انتهاء ثلاثة أرباع المدّة وليس له مدلولات سياسية أخرى». ذلك لأنّ ثلاثة أرباع المدّة انقضت منذ سبعة أشهر، وليس في هذه أيّ هامش لأيّ طراز من الفتوى والألعاب الديماغوجية، وكان في وسع السلطة أن تستغلّ هذا الموعد في مناسبات سابقة (قبيل تقرير ميليس الأوّل مثلاً، أو أثناء جولات التفاوض الأخيرة العالقة حول الشراكة الأوروبية...).

والمرء يحار في فهم الأسباب التي تجعل ذلك المصدر يكره المدلولات السياسية إلى هذا الحدّ، إذ أنّ العكس هو الذي ينبغي أن يكون متوقعاً من نظام مأزوم يحتاج أكثر من أيّ وقت مضى إلى ربط خطوة كهذه بالسياسة، بل وتعمّد تضخيم ما تنطوي عليه من سياسة، ونفخها وتفخيمها وتنغيمها عن سابق قصد وتصميم. الأرجح، إذاً، أنّ السلطة تكره أن يُقال إنها تنحني أمام الرياح ـ خصوصاً إذا كانت من نوع رياح هذه الأيام: عاتية صرصراً ـ أو تستجيب للضغوطات الخارجية، أو تسخر ماء الوجه أمام حفنة مواطنين سبق لإعلام السلطة أن قال فيهم ما قال مالك في الخمر، أو تكسر هيبة النظام الأمنية إزاء خمسة «محكومين» أدينوا بتهمة السعي إلى «تعديل الدستور بصورة غير شرعية». الأرجح، كذلك، أنّ المدلول السياسي الوحيد الذي يخامر المصدر المسؤول هو هذا بالضبط: رغم الضغوطات التي تتعرّض لها البلاد، فإنّ السلطة لن تخفض رأسها ولن تفرج عن هذه الحفنة من المواطنين (المعتقلين لأسباب سياسية، أوّل الأمر وآخره!) إلا لسبب واحد وحيد: أنّ ثلاثة ارباع المدّة انقضت... قبل سبعة أشهر!

ومما يثلج الصدر، بعد خبر الإفراج ذاته وبعد تهنئة هذه الكوكبة من أبناء سورية بالسلامة، هو أنّ السياسة ليست البتة غائبة عن أذهانهم هم، أو بالأحرى لم تكن غائبة عن عقولهم وضمائرهم طيلة أشهر الإعتقال، وقبيل الإفراج مباشرة (حين رفضوا التوقيع على نصّ يُفيد أنهم «أصلحوا» أنفسهم في المعتقل!)، وبعد الإفراج حين كانت تصريحاتهم تبرهن بجلاء أنّ الزنزانة لم تفتّ في عضد أيّ منهم. رياض سيف، على سبيل المثال، صرّح أنه أولاً ينضوي تحت سقف «إعلان دمشق»، وأنه ثانياً لم يعد في وارد مطالبة النظام بالإصلاح لأنّ التغيير هو وحده المطلوب اليوم. ولست أتردد في القول إنّ هذا التصريح أطربني على نحو خاصّ، ليس لأنه صلب ومبدئي وشجاع وصائب فحسب، بل لأنني كنت على الدوام من القائلين بأنّ بنية هذا النظام عصيّة على الإصلاح، ولا مناص من التغيير الجوهري العميق.

أمّا ذاك الذي يحزّ في النفس، فضلاً بالطبع عن استمرار بقاء المئات من المعتقلين السياسيين خلف القضبان، فهو امتناع السلطة عن إطلاق سراح الدكتور عارف دليلة (65 سنة)، الذي اعتُقل وحوكم بالتهم ذاتها وفي سياق وأد «ربيع دمشق» أيضاً. لسنا نملك تصريحاً من أيّ «مصدر مسؤول» حول سبب استبعاد دليلة، وإنْ كان المرء للأسف لا يملك رفاه استبعاد أحد أبرز الأسباب: أنّ السلطة تعاقب المعارضين والمناضلين الديمقراطيين من أبناء الطائفة العلوية على نحو مضاعف، ولهذا تأخر كثيراً الإفراج عن عبد العزيز الخيّر في أحدث الأمثلة. وهنا أيضاً كان في وسع السلطة أن تسبغ الكثير من السياسة، و«المدلولات السياسية» كما في تعبير المصدر السوري المسؤول، لو أنها ساوت دليلة بزملائه سيف والحمصي والبني وتللو وعيسى، وأرسلت إلى الداخل كما إلى الخارج رسالة بسيطة مفادها أنّ السوريين ـ بصرف النظر عن عقائدهم وأحزابهم وأديانهم وطوائفهم ـ متساوون في الحقوق والواجبات كما في الإعتقال و... الإفراج!

كذلك، في هذا الصدد، لم نسمع أيّ تعليق من عبد العظيم المغربي نائب رئيس اتحاد المحامين العرب، الذي التقى الرئيس السوري بشار الأسد والأمين العام المساعد لحزب البعث محمد سعيد بخيتان، وصرّح بعد اللقائين أنه تلقى «وعوداً قطعية» بالإفراج عن جميع معتقلي «ربيع دمشق». وإذا كانت السلطة تأبى القول إنها أفرجت عن مواطنيها بسبب تزايد الضغوط الخارجية على النظام (وكأنها، إنْ فعلت، تكون قد ارتكبت إثماً أو أتت معصية!)، فإنّ أحداً في السلطة لا ينفي أنّ الأسد استجاب بالفعل لطلب اتحاد المحامين العرب (والبعض تحدّث عن شرط لا غنى عنه وضعوه أمام القيادة السورية) تمهيداً لانعقاد المؤتمر التضامني مع سورية يوم غد.

مدهش أننا، ونظلّ في السياقات ذاتها، لم نسمع قائلاً من أهل السلطة يقول إنّ بعض السبب وراء قرار الإفراج هو ما بات يُعرف باسم «انشقاق» نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدام، إنْ لم يكن على سبيل مجابهة حملاته الإعلامية المتواصلة (حتى بعد إغلاق المنابر السعودية)، فعلى الأقلّ لأنّ جهابذة من أمثال عبد القادر قدورة (رئيس مجلس الشعب السابق، وفي رئاسته الميمونة تمّ رفع الحصانة عن سيف والحمصي تمهيداً لتقديمهما إلى المحاكمة)، ومحمد حبش (عضو مجلس الشعب والفقيه اللوذعي المتأسلم)، وفيصل كلثوم (البعثيّ عضو المجلس أيضاً، الذي لا يتقن شيئاً قدر إتقانه توجيه تهمة الخيانة العظمى على الميمنة والميسرة) يتهمون خدام بالمسؤولية عن وأد «ربيع دمشق»!

ومن مفارقات الأقدار أنّ خدام نفسه (صاحب تصنيف ظاهرة المنتديات والحراك الديمقراطي إجمالاً تحت خانة «الجزارة»، وصاحب اللوم الشهير للرفاق البعثيين الذين يذهبون إلى المنتديات «ليدافعوا، لا ليهاجموا»...)، هو اليوم شيخ البعثيين المطالبين بالإصلاح والديمقراطية ومحاربة الفساد! أم هي ليست البتة من مفارقات الأقدار، إذْ هكذا كان ديدن النظام على الدوام، وكان هناك خدام خلف خدام خلف خدام؟ ألم يحدث، في فترة اعتقالات النشطاء وإغلاق المنتديات، أن أطلق وزير الإعلام السوري الأسبق عدنان عمران صفة «عملاء سفارات أجنبية» و«قابضي فلوس» على دعاة المجتمع المدني هؤلاء؟ هل كان خدام هو ملفّق هذه التهمة أيضاً؟

ثمّ لماذا لا نعود بالذاكرة إلى بشار الأسد نفسه، خلال الفترة إياها؟

ففي حديث مطوّل مع صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، في الفترة ذاتها مطلع العام 2001، اضطرّ الأسد إلى تسفيه آراء وزير إعلامه حول قبض الفلوس والعمالة، فقال: «في كلّ المجتمعات هناك الأبيض وهناك الأسود وهناك حسنو النيّة وسيئو النية. لا نستطيع أن نقول إننا أمام حالة مطلقة.. هل يمكن أن نقول بأنّ كلّ الناس عملاء؟ هذا مستحيل.. هل يمكن أن نقول إنّ كلّ من يطرح فكرة ظاهرها إيجابي هو وطني؟ أيضاً هذا مستحيل». ما الذي كان الممكن، أي عكس المستحيل، في نظر الأسد آنذاك؟ الأسد استبدل مهزلة الوزير عمران بالمأساة، حين اعتبر أنّ أفعال هؤلاء المثقفين (وهي، في كلّ حال، لم تتعدّ البيانات وارتياد المنتديات) إنما «تمسّ الإستقرار على مستوى الوطن»، وهنالك احتمالان استطراداً: «أن يكون الفاعل عميلاً يخرّب لصالح دولة ما أو أن يكون جاهلاً ويخرّب من دون قصد». أمّا النتيجة فهي «أنّ الإنسان في كلتا الحالتين يخدم أعداء بلده»!

والحال أنّ توصيف الوزير عمران كان أرحم، لا لشيء إلا لأنه يندرج في باب الإطلاق والتعميم والتجريم كيفما اتفق: الكلّ عملاء، والكلّ يقبض، وكفى الله المؤمنين شرّ التمييز بين رياض الترك ورياض سيف وعارف دليلة. أمّا في حكم الأسد فإنّ المثقف الذي يطالب بالتغيير لا يقوم بما هو أقلّ من المسّ بالعجل الذهبي المقدّس الذي يُدعى «الإستقرار»، وهو مثقف ينتمي إلى فئة «الأسود» استطراداً، سواء أكان عميلاً عن عمد أم جاهلاً عن غير قصد. أين «حسنو النيّة» والحال هذه؟ أين فئة «الأبيض»؟ وأين شعار «التغيير» إذا كان مسّ «الإستقرار» يستدعي كلّ هذا التجريم؟

وفي مسألة «المجتمع المدني»، التي كانت تبدو الشاغل الثاني الأهمّ كانت مهزلة الوزير قد أصدرت حكمها الجامع المانع: هذا مصطلح أمريكي، استعماري، والقائلون به يقيضون الفلوس. الأسد سفّه آراء وزيره هنا أيضاً، بل ورمى بها إلى سلّة المهملات عملياً: «المجتمع المدني هو مجتمع حضاري نشأ عن تراكم الحضارات عبر مئات أو آلاف السنين». كلام جميل وقول صحيح، إذا عُزل عمّا جاء بعده، وهنا المأساة: الرئيس، بادىء ذي بدء، يتهم مواطنيه المثقفين بأنهم يريدون «بناء» مجتمع مدني، الأمر الذي يعني أننا «نريد أن نلغي كلّ هذا التاريخ لنبدأ بتاريخ جديد». و... «طبعاً هذا غير واقعي بل خيالي عدا عن أنه يعني رفضاً لهذا التاريخ ومحاولة للخروج منه».

الجانب الثاني الهامّ في المسألة أنّ معظم المثقفين السوريين كانوا قد طالبوا بـ «إحياء» وليس «بناء» المجتمع المدني، لا لشيء إلا لأنّ سورية هي حصيلة حضارية طويلة أولاً، وهي ثانياً كانت أوّل بلد عربي شهد تجربة ديمقراطية ودستورية متقدّمة بعد الإستقلال وحتى أثناء مرحلة الإنقلابات، وها هنا تمكنت امرأة عربية من التصويت الحرّ للمرّة الأولى في تاريخ العرب! لم يكن غريباً أن يتناسى الأسد هذه المرحلة المضيئة بالذات، فيركّز على أنّ تاريخ البلد قبل حكم حزب البعث مرّ بمرحلتين «أساسيتين» كما يقول: «مرحلة الإنقلابات» و«مرحلة الإحتلال» التي يقصد بها الإستعمار والإنتداب على الأرجح. وليس غريباً، في البناء على هذا التقسيم المنتقص والمنتقَص، أن يتهم الأسد بعض مواطنيه بأنهم «يفضّلون لبلدهم مرحلتيّ الإنقلاب والإحتلال على مرحلة الإستقرار التي بدأت عام 1963 وتعززت في عام 1970 واستمرت حتى اليوم»!

في المقام الثاني اتهم الأسد ذلك المثقف بوضع المصطلحات فوق المجتمع، وتحويل المصطلحات إلى «قوالب صغيرة يحشو فيها مجتمعات كبيرة فيعيق حركتها ويدفعها للضمور»، قبل أن يلقي عليه موعظة فلسفية في أصول العلاقة بين المصطلح والمجتمع: «المصطلحات لا تنتج مجتمعات بينما المجتمعات هي التي تنتج المصطلحات المناسبة لها وتعطيها شكلها ومضمونها الذي يتناسب مع ظروفها المختلفة بحيث تكون مرنة تتماشى مع حركة هذا المجتمع». لا نعرف مَن صاحب المشورة (إلا إذا كان خدّام، هنا أيضاً!) الذي أقنع الأسد بأنّ المثقفين السوريين يقولون إنّ المصطلحات هي التي تنتج المجتمعات، ولكننا نعرف أنّ الذين أقنعوه بأنّ المجتمعات هي التي تنتج المصطلحات المناسبة لها تعمّدوا بتر المعادلة عند الطرف الثاني الذي لا يقلّ أهمية: المجتمعات تفعل ذلك حين تكون حرّة، وحين تكون السياسة حيّة وقائمة ومتداولة، وحين تكون المؤسسات المدنية قادرة على إحياء حوار/صراع اجتماعي وسياسي وفكري سلمي حول هذا أو ذاك من المصطلحات. أمّا حين تُفرض على المجتمع مصطلحات من نوع «الأب القائد» و«الحزب القائد»، فإنّ من الطبيعي أن لا تكون هذه المصطلحات «مرنة» إلا بما يتماشى مع مصلحة النظام الشمولي الدكتاتوري المستبدّ، وليس مع مصلحة الشعب.

تلك ذاكرة متصلة مستدامة. وأن يكره المصدر السوري الرسمي ما يكمن وراء الإفراجات الأخيرة من سياسة، أمر لا يغيّر حقيقة المأزق الشامل الذي يغرق فيه النظام كلّ يوم، أكثر فأكثر. وأن يبقى عارف دليلة حبيس الزنزانة أمر يضيف المزيد من الدلائل على أنّ البنية مستعصية ولا مناص من التغيير الشامل.

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

فشل اصلاح النظام المالي في الجزائر

عابد شارف*

■ سقط آخر بنك جزائري خاص هذا الأسبوع، وسقطت معه كل القرارات والمبادرات التي اتخذتها الجزائر منذ خمس عشرة سنة من أجل تغيير النظام المالي والبنكي، مما يعني ويعلن الفشل الرسمي لإصلاح النظام المصرفي الذي يشكل أحد العراقيل الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر.

وقد أعلن البنك المركزي الجزائري ـ المكلف برقابة البنوك ـ أنه شرع في تطبيق قراره المتخذ قبل أسبوع لوضع حد لنشاط «الشركة الجزائرية للبنوك»، التي تم وضعها تحت نظام التصفية ووضع صاحب البنك رهن الحبس الاحتياطي بعد أن اتضح أنه لم يحترم القواعد المعمول بها. ويكون هذا البنك آخر مؤسسة خاصة تختفي من السوق الجزائرية بعد كل من «بنك الخليفة» و«يونين بنك» و«البنك التجاري والصناعي» و«البنك الجزائري الدولي» وغيرها.

وقد ظهرت معظم هذه البنوك في التسعينات من القرن الماضي، بعد المصادقة على قانون الصرف والقرض في يناير 1990. وأعطى هذا القانون استقلالية كبرى للبنك المركزي الجزائري ليجعل منه مركزاً أساسيا للقرارات المتعلقة بالاقتصاد والمالية والعملة، خاصة فيما يتعلق بقيمة الدينار الجزائري ونسبة القروض ومراقبة البنوك.

لكن هذه الاستقلالية تراجعت تدريجيا خلال التسعينات من القرن الماضي، لما سيطر العنف في البلاد، مما أدى إلى تراجع سلطة القانون بصفة عامة هيمنة اللوبيات على القرار السياسي والاقتصادي. إضافة إلى ذلك، كانت السلطة الجزائرية تتغافل عن الأخطاء التي ترتكبها البنوك في محاولة لإقناع الأجانب أن الوضع في الجزائر يتحسن وأن تضاعف عدد البنوك الخاصة دليل على ذلك.

في هذه الظروف الغامضة، تأسست البنوك الجزائرية الخاصة، وكان كل بنك معروفا عند الجزائريين أنه مرتبط بهذا الجنرال أو ذاك، حتى وإن كان الخبر خاطئا. واعتادت البنوك أن تتعامل بطريقة غير قانونية مثل منح قروض لاقارب صاحب البنك أو لأصدقاء في السلطة لا يقدمون الضمانات الضرورية. ومع انهيار «بنك خليفة» وما أحدثه من فضائح، اتضح أن كل البنوك الخاصة كانت تعمل بنفس الطرق ولو بدرجات مختلفة.

وفي نهاية المطاف، انهارت هذه البنوك كلها تاركة أرقاما خيالية من الاختلاسات سيتحملها المواطن الجزائري، بينما تبقى البنوك التابعة للدولة تعرف هي كذلك سلسلة من الفضائح التي فاقت خسائرها المليار دولار.

ويبقى الاقتصاد الجزائري من جهته يتيما لا يجد المؤسسات البنكية والمصرفية التي ترافق عملية التنمية. فالبنوك الخاصة انقرضت، والبنوك التابعة للدولة عاجزة تماما عن التعامل مع اقتصاد السوق، ولم يبق إلا البنوك الأجنبية، خاصة الفرنسية، التي بدأت تستولي تدريجيا على سوق المعاملات التجارية في البلاد.

ويخشى مسؤول في حزب العمال ـ اليساري ـ أن يكون هذا الوضع نتيجة لخطة مدبرة لا نتيجة العجز فقط. ويقول هذا السياسي «لا يمكن أن نقبل أن كل البنوك الخاصة تنهار في ظرف أشهر قليلة بعد أن كانت الحكومات تتغنى وتفتخر بوجودها». ويضيف أن القرار بتصفية البنوك الواحد تلو الآخر يهدف إلى القضاء على كل المكونات الوطنية للاقتصاد الجزائري.

هذا الخطاب المعتاد عند الأحزاب اليسارية أخذ طابعا جديدا بعد التطورات الأخيرة في الجزائر حيث أصبح متداولا في أوساط عديدة، منها بعض الأوساط الليبرالية التي تخشى انهيارا تاما للمتعاملين الجزائريين أمام هجوم رأس المال الأجنبي.

ويذكر هؤلاء سلسلة من القرارات الاقتصادية المتتالية اتخذت خلال السنة الماضية، والتي تخدم بصفة واضحة الشركات الأجنبية على حساب الاقتصاد الجزائري. وقد كتب أحد الاقتصاديين أن الجزائر ستخسر بين 50 الى 150 مليار دولار خلال الخمس عشرة سنة القادمة بسبب القانون الجديد للمحروقات، وهو القانون الذي لا مبررا اقتصاديا له. مع التذكير أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قال في 24 شباط/فبراير الماضي ان هذا القانون مفروض على الجزائر.

وبصفة عامة، فإن السياسة الاقتصادية والمالية تخضع منذ عشرية كاملة لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في إطار الاتفاق الذي تم سنة 1994 مباشرة بعد قرار الجزائر بإعادة جدولة ديونها الخارجية. ومنذ ذلك التاريخ، اعتادت الإدارة الجزائرية أن تطبق ما يأتيها من توصيات من صندوق النقد الدولي، وتخلت تدريجيا عن القرار ثم عن التحاليل، إلى أن أصبحت عاجزة تماما عن إبداء أي رأي في الموضوع. وبعد ذلك، وفي نفس المنطق، تم التفاوض مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة دون مراعاة لمصالح الشركات الجزائرية، مما حطم ما تبقى من أوراق يملكها الاقتصاد الجزائري.

وأدى هذا التطور إلى ضعف لا مثيل له للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي أصبحت موضوع كلام العام والخاص، كما أصبحت محل تعليقات سلبية من طرف الدبلوماسيين الأجانب. ووضع الدبلوماسيون جانبا التحفظ المعتاد لديهم ليتكلموا علنا فشل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دون أن تحرك الحكومة ساكنا.

ولما أعلن الرئيس بوتفليقة في الصيف الماضي أنه سيخصص مبلغ 55 مليار دولار لمخطط الإنعاش الاقتصادي، أجابه السفير الأوروبي في الجزائر بوضوح أن الإدارة الجزائرية عاجزة تماما عن تسيير مثل هذه المبالغ. ولم يتطرق السفير الأوروبي صراحة إلى موضوع الرشوة، لكنه أشار إلى هذه الظاهرة التي خنقت الاقتصاد الجزائري.

أما السفير الأمريكي ريشارد إردمان، فاستعمل كلاما مشابها حيث قال في مقابلة مع صحيفة محلية أن «من الضروري أن تسود الشفافية وأن تواصل الجزائر إصلاحاتها الاقتصادية، وخاصة النظام البنكي الذي يشكل عائقا للنمو الاقتصادي». وحتى الشرطات الغربية فإنها أصبحت تصدر ما يشبه التوصيات للإدارة الجزائرية. فقد قال رايموند فورتان ممثل الشركة الكندية «أس أن سي لافالان» أن «على الإدارة الجزائرية أن تكون في المستوى إذا أرادت أن تشرف على تسيير المشاريع الكبرى التي تكلم عنها الرئيس بوتفليقة».

ومن جهة أخرى ادى تراكم هذه العوامل السلبية إلى تراجع ملحوظ في النمو الاقتصادي باستثناء المحروقات. وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية 1,8 مليار دولار سنة 2005، رغم كل التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمرين الأجانب. ويتضمن هذا الرقم على عقود كبرى لا ينتظر أن يكون لها مثيل خلال السنوات القادمة، كما أنها تقتصر على عدد من الخدمات مثل بناء الفنادق الضخمة التي يستولي على نصف الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات.

ومما أثبت هذا الفشل كذلك عجز السلطات الجزائرية في خصخصة البنوك التابعة للدولة رغم أن الخطاب الرسمي يعتبر العملية ذات أولوية كبرى. وقد أعلن وزير سابق قبل عشر سنوات ضرورة خصخصة البنوك، ووضع في قائمته القرض الشعبي الجزائري، وهو من أكبر البنوك الجزائرية. وكان السيد مراد بن اشنهو قد نشر كتابا قبل أن يصبح وزيرا سنة 1994، شدد فيه على ضرورة الخصخصة، لكنه، عندما اصبح وزيرا في حكومة بوتفليقة في الالفية الجديدة، عجز عن خصخصة أي بنك وأية مؤسسة. وتتابع الوزراء، منهم أحد أقارب عبداللطيف بن اشنهو، الذي عجز بدوره أمام انهيار الإدارة الجزائرية.

لكن الإدارة الجزائرية، إن كانت عاجزة على التفكير في مشروع ما أو على تحقيقه، فإنها قادرة على تحطيم أي مشروع يهدف إلى تغيير الوضع الحالي. فهذه الإدارة التي تشكل في الحقيقة غطاء سياسيا لحكم بوليسي عسكري، تمكنت من فرض قواعدها المبنية على الرشوة وعدم احترام القانون في كل الميادين. واستطاعت أن تمنع البنوك الخاصة من البروز بصفة فعالة، خاصة وأن أكبر ممثل لهذه البنوك، وهو صاحب «بنك الخليفة»، قام بأكبر عملية سطو في تاريخ الجزائر، مما وضع البنوك الأخرى في وضع لا يطاق. ولم يبق من بديل إلا البنوك الأجنبية.

* كاتب سياسي من الجزائر

«الملف النووي الإيراني».. عربياً!

جواد البشيتي

■ «السلاح» في حد ذاته ليس هو «المشكلة»، والموقف من السلاح إنما هو، في المقام الأول، موقف من «اليد السياسية» التي تحمله وتستعمله. وإن كل من قرأ قصة «حظر (أو منع) انتشار السلاح النووي» يعرف على خير وجه أن النتيجة النهائية (العملية) لكل الجهود والمساعي المبذولة في هذا الاتجاه هي تمكين دولة من امتلاك هذا السلاح (أو غض النظر عن سعيها لامتلاكه وعن امتلاكه) ومنع غيرها من امتلاكه.

إسرائيل امتلكت السلاح النووي، وامتلكت منه نحو 200 قنبلة نووية. وكل الدول العربية تعرف ذلك، وتؤمن به، ولكنها جميعاً لا تستطيع إقامة الدليل على أن الدولة اليهودية غدت قوة نووية عظمى (إقليمياً). وهي جميعاً، وبعد هذا العجز الذي يقلقنا أكثر من الترسانة النووية الإسرائيلية ذاتها، ما عادت تجرؤ على السعي الجاد والحقيقي في سبيل كشف «الحقيقة النووية الإسرائيلية»، والعمل، من ثم، على درء المخاطر النووية الإسرائيلية ولو من خلال «إقناع» إسرائيل، بالتي هي أحسن، بأهمية وضرورة تخليها عن سلاحها النووي.

ومع أن الولايات المتحدة لا تؤكد ولا تنفي امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية فإنها تكاد أن تقول إن لهذه الدولة حقاً في امتلاكها لأن وجودها لم يغدُ بعد بمنأى عن الخطر، ولأن «ديمقراطية» نظامها السياسي تجعل سلاحها النووي في أيد «غير شريرة»، فهذا السلاح خير في أيدي «الأخيار»، وشر في أيدي «الأشرار»!

وبحسب هذا المعيار لـ «الخير» و«الشر»، يحق لإسرائيل الاحتفاظ بترسانتها النووية، ويُحظر على إيران كل مسعى نووي يمكن أن يفضي إلى حيازتها سلاحاً نووياً.

في المُعلَن من الأهداف، نرى، أو يراد لنا أن نرى، أن مقصد كل الجهود والضغوط هو منع البرنامج النووي الإيراني من التحول من «مدني» إلى «عسكري».

وبناءً على تأكيد طهران أن صنع القنبلة النووية ليس هدفاً لها، وأنها لا تعتزم سوى بناء محطات لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية التي تريد إنتاجها بما لا يتعارض مع حقها السيادي، لا نرى في «الملف النووي الإيراني» مشكلة مستعصية الحل إن كان المقصد هو ذاك المقصد، فرقابة دولية من نمط فعّال يمكن أن تكون كافية لمنع عسكرة البرنامج النووي الإيراني.

أما إذا كان المقصد هو تغيير إيراني في الاتجاه الذي تريده الولايات المتحدة، وقوى أخرى، فإنّ الجهد سيُبذَل في سبيل جعل نظام الحكم الإيراني يأسر نفسه بنفسه بمواقف تسمح بتعريضه لضغوط خارجية (مختلفة) تبذر في إيران بذور «الفوضى البناءة»، على أن يسترشد الساعون إلى هذه الفوضى بما انتهت إليه «التجربة العراقية» من دروس وعبر.

وفي هذا السياق نفهم السبب الذي منع الولايات المتحدة حتى الآن من اتهام نظام الحكم الإيراني بامتلاك ترسانة منى الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وهو الذي لا يصعب عليه امتلاكها إذا ما افترضنا أنه لم يمتلكها بعد، فهذه التهمة تحتاج إلى جهد لا تستطيع بذله إدارة الرئيس بوش بعدما ثبت وتأكد أن اتهام نظام حكم صدام حسين بامتلاكه ترسانة كهذه كان باطلاً ولا أساس له من الصحة.

وأحسب أن العرب إذا هم استمسكوا بمصالحهم الحقيقية لا مصلحة لهم في إظهار عداء، أو في إظهار مزيدٍ من العداء، للبرنامج النووي الإيراني، مع أن النفوذ الإيراني المتسع في العراق لا ينزل برداً وسلاماً على المصالح القومية العربية.

وبعض الحجج التي ندلي بها ضد هذا البرنامج لا سند لها لا في المنطق ولا في المصالح العربية. وأخص بالذكر حجة أن المساعي النووية الإيرانية تُدخِل الشرق الأوسط في سباق تسلح جديد، وكأن القنبلة النووية الإيرانية التي لم تولد بعد، وليس الترسانة النووية الإسرائيلية، هي التي يمكن ويجب أنْ تفضي إلى جولة جديدة من سباق التسلح، مع أن هذا «السباق»، الذي نفهمه على أنه رجس من عمل الشيطان ينبغي لنا اجتنابه، هو وحده الذي يمكن ويجب أن يؤدي إلى كسر الاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي.

ونحن لا نستطيع إقناع إيران بأن مفاعلها النووي في بوشهر قد يتسرب منه ما يؤذينا، وبأن عليها بالتالي أن توقف العمل فيه أو تنقله بعيداً عن مياه الخليج، فطهران، ولأسباب أمنية إستراتيجية، تعمدت إقامته حيث ناقلات النفط تشق عباب البحر، وحيث يتركز النفط الخليجي، إنتاجاً وتصديراً.

إننا لا نحتاج إلى منع إيران من التسلح النووي، إذا ما كانت تعتزمه، فما نحتاج إليه فعلاً إنما هو أن نتسلح كما تتسلح إيران، وأن نحمي تسلحنا كما تحميه.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364